

قضية

الاضام معقدة جداً في ليبيا. مصر في دخولها عسكرياً إلى جارتها تكون قد أقدمت على خطوة جريئة في بلد مشبع بالفوضى والميليشيات والقوى المتطرفة. فهل ستضيع في صحاري الشرق؟ أم لها في الجار الليبي خبرة ودراية في حل أمورها؟ وإلى أين تنجح الأمور في أعقاب مقاطعة برلمان طبرق، الجلسة الخامسة من الحوار المباشر بين الأخوة الأعداء؟ الجواب يرسم الأيام المقبلة

السياسي يفتح خطوط التواصل مع الفاعلين في «فجر ليبيا»

مهند عبيد

يفترض في مثل هذه الأيام أن تملأ الأهازيج والأغاني الليبية في كل مدينة وشوارع. لا مظاهر للاحتفالات المركزية في شرق البلاد وغربها. لم يوزع العلم الليبي «القديم - الجديد» على الناس كما جرت العادة. غابت البهجة عن وجوه الليبيين. «الله أكبر» تحية الثائرين على نظام العقيد معمر القذافي تلاشت تقريباً، بعد أن كانت تتكرر على مسامع كل دقيقة بالكثير. وحده صوت الرصاص بقي يسمع بانتظام كيف ما وليت شطرك في البلاد. ذكرى السابع عشر من فبراير أو الثورة على القذافي مرت خجولة جداً هذا العام. مظاهر الاحتفال كانت أشبه بعابر سبيل على الحكام الجدد. الثورة الأولى انتهى وقعها حقيقة، القذافي مات وصار من الماضي، ليبيا اليوم تعيش ثورة جديدة ينصارع فيها «الكرامة» و«فجر ليبيا». الطرفان يدعيان الأحقية في وراثة النظام السابق. أسالا ما لا يغتفر من دماء الليبيين خلال العامين الماضيين. دمرا ما بقي من بني تحتية متهالكة أصلاً. ضرباً حتى المنشآت النفطية، مصدر رزقهم الوحيد في البلاد. تغيب الثقة بين الطرفين، كأنهما ليسا من أهل البلد نفسه. الأمن مستباح والفوضى عارمة،

وحده التطرف كان ينمو في ليبيا. داعش ومشتقاتها لن يفوتوا فرصة كهذه تاتيهم على طبق من ذهب لتكوين دولتهم أو إمارتهم. لا يحتاجون إلى العمل سراً، كل شيء هنا مباح، السلاح موجود بوفرة وبمختلف الأنواع، المقازن الرسمية فارغة تبحث عن تشغيلها. المعسكرات تنتظر من يبعث فيها الروح بعد هجرتها. هذا ما فعلته داعش بسهولة، قامت بملء الفراغ بإتقان.

لم تعد داعش الليبية مجرد حالة عابرة أو فصلاً صغيراً في هذا البلد المغاربي، أصبحت قوة بحسب حسابها وتسيطر على مناطق استراتيجية كسرت. مدينة تتوسط ليبيا على الساحل، عاصمة على بحر من النفط والغاز، فيها جميع المؤسسات الحكومية، كأنها دولة ضمن الدولة، فلما حاول القذافي نقل العاصمة من طرابلس إليها دون جدوى. أهلها من أبناء القذائف أو غيرهم من القبائل ومن ذوي الأصول الموريتانية يرون أنفسهم في حل من أي ذنب أو معصية في مناصرة داعش أو على الأقل عدم مقاتلتها، فالحمم الهائلة التي سقطت على رؤوسهم من قبل الناتو أيام وجود القذافي في المدينة، وقتل أبنائهم بذريعة مناصرتهم للعقيد، فضلاً عن تهمة ميليشيا المدينة وأهلها بعد

نهاية النظام السابق، جعل قسماً من أهل سرت حضناً لداعش وماوى له. لا يختلف المشهد في درنة القريبة من الحدود المصرية عن ذلك في سرت. معروفة المدينة تاريخياً بانتمائها إلى الفكر الإسلامي المتشدد، صدرت العديد من الشباب إلى أفغانستان للقتال وأسسوا ما يعرف بـ«الجماعة الليبية المقاتلة». عاد العديد من هؤلاء الشباب إلى ليبيا بعد انتهاء الجهاد ضد «السوفييت» وهدفهم إطاحة القذافي، لكنه تمكن منهم وقتل وسجن العديد من قياداتها. انفض رجالات درنة مع انطلاق الثورة على القذافي، يعود رجالاتها المتشددون للظهور

مصادر تؤكد أنّ وفداً من مصراتة سيتوجه قريباً إلى القاهرة للقاء السياسي

وحمل السلاح، فهذا الأمر أكثر ما يجيدونه. يسقط القذافي فتقسم «الجماعة الليبية المقاتلة»، قسم منها يذهب مع عبد الحكيم بلحاج الذي أسس حزب الوطن الإسلامي، وقسم كبير منهم. يُعدّ بالآلاف. يبقى على خطة الأساس، ويبدأ باستدعاء الليبيين والعرب المقاتلين في سوريا والعراق واليمن ويؤسس إمارة درنة

قبل أن يعلن مبايعتها لأبي بكر البغدادي. لهاتين المدينتين عمق في الجنوب الليبي، ويحكى يوماً عن نشاط قوي للجماعات المتشددة في الكفرة وسبها وغات، وفي الصحاري المفتوحة غير المتناهية بين ليبيا والنيجر وتشاد والجزائر ومالي، وصولاً إلى المغرب. كل هذه الأجواء جعلت التطرف ينمو بسرعة قياسية في الفوضى الليبية. أصبح قوة معتبرة لا يستهان بها، لهم اتصالاتهم مع فروعهم في تونس، يضربون ويقتلون ما بين الحين والآخر قوات الأمن. يتحركون بحرية في جبال الشعانبي بين الجزائر وتونس. يقلقون الجار المصري «الحساس» من كلمة إسلامي مهما كان إنتماؤه، فكيف الحال مع داعش على حدود؟ لم يكن داعش حاضراً بشكل علني في طرابلس، قوات «فجر ليبيا» المؤلفة من قوى إسلامية بطغي حضورها على الأطراف المتشددة. لكن مع دعوة برناردينو ليون المبعوث الأممي

الخاص إلى ليبيا للحوار يبدأ الفرز في قوات فجر ليبيا. العاصمة تشهد عودة للبرصا والاشتباكات. يوافق المؤتمر الوطني على الجلوس والحوار مع مجلس النواب في الشرق، فيأتي التفجير الانتحاري في فندق كورنثيا - مقر إقامة العديد من البعثات الغربية - في العاصمة. داعش يهدد الغرب ويلوح للدخول. يعلم أن لا مصلحة له في أي اتفاق ليبي. يرفع داعش مستوى التحدي مع مصر والغرب، يقتل واحداً وعشرين قبطياً مصرياً ذنبهم أنهم مسيحيون فقراء يبحثون عن لقمة العيش وسط الحرب الليبية. ويهدد روما بفتح إسلامي برسالة شفوية وأخرى عبر البحر الذي حفله دم المصريين الأبرياء. تهب فعلة داعش العالم، أوروبا ترى أن التطرف صار قريباً من صفقتها، شواطئ ليبيا الممتدة على مساحة 2000 كيلومتر مربع من دون رقيب قد تحمل قوارب الموت «الداعشية» إليها كما تحمل يومياً قوارب

«الحرس الوطني» في العراق، خلاف على «القوات»

تحقيق



كريم النوري: ارتباط الحرس الوطني بالمحافظ سيودي إلى تقسيم البلاد (أف ب)

بغداد. سلام زيدان

سيطرت الخلافات السياسية على مسودة قانون «الحرس الوطني» التي أقرها مجلس الوزراء العراقي بأغلبية بسيطة، نتيجة ربط قوات «الحرس الوطني» بالقائد العام للقوات المسلحة (رئيس الوزراء) وليس بالمحافظ، كما يرغب «اتحاد القوى العراقية» و«ائتلاف الوطنية». وطرح، مثلاً، العديد من المهتمين في الشأنين السياسي والأمني تساؤلات عديدة عن سيضمن تحول «المجاميع المسلحة» المنتشرة في بغداد إلى أداة تستخدمها الدولة؟ وهل قيادة «الحرس الوطني» ستكون مبنية على أساس التوازن بين الأحزاب المسيطرة على كل محافظة؟ وتنص المادة الثانية من مسودة قانون «الحرس الوطني»، الذي حصلت

والواجبات المحددة لها. واشترطت مسودة القانون قبول المتطوعين ممن لا يزيد عمره على 35 عاماً بالنسبة إلى المتطوعين على الخدمة «الدائمة»، ولا يزيد على 45 عاماً بالنسبة إلى المتطوعين على خدمة «الاحتياط»، ويستثنى من شرطي العمر والدراسة من حارب الإرهاب من أفراد «الحشد الشعبي» والعشائر. المتحدث باسم مكتب رئيس الوزراء، سعد الحديثي، يقول لـ«الأخبار» إن «إقرار قانون الحرس الوطني خطوة نحو تنفيذ المصالحة الوطنية، وإعطاء فرصة لأبناء العراق جميعاً لمقاتلة تنظيم داعش، إضافة إلى أنه يضمن حقوق الحشد الشعبي ومسلحي العشائر». مؤكداً أن «القائد العام للقوات المسلحة يعتبر مرجعاً والمسؤول الأول عن الحرس الوطني من أجل حماية وحدة البلاد وتجنبيه

الصراع الداخلي». لكن عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، كاظم الشمري، يقول لـ«الأخبار» إن «قانون الحرس الوطني أفرغ من محتواه لأن عدم الثقة موجود بين المحافظات المحتلة من قبل داعش والحكومة، بينما المحافظ لا يستطيع أن يتصرف بالحرس الوطني الذي يتكون من أبناء محافظاته». ويزيد أن «قانون الحرس الوطني بصيغته الحالية لا يختلف عن الجيش، بينما نحن بحاجة فعلية إلى أبناء المحافظات المحتلة لمسك أرضهم بعد تحريرها»، لافتاً إلى أن «تسليح الحرس الوطني يجب أن يكون معقولاً لأننا نمر بأزمة أمنية وهناك مناطق خارج سيطرة الدولة». ولا يعول مقاتلو «العشائر السنية» على قانون «الحرس الوطني»، لأنه يحتاج إلى وقت طويل لإقراره داخل قبة



مصريون ينتظرون عند الحدود التونسية - الليبية من أجل العودة إلى بلادهم (أف ب)